



النمو السكاني والتحضر

شوقي العباسي

.. تمتد الآثار السلبية للزيادة السكانية لتشمل سوء توزيع السكان وتركزها في المدن بصفة عامة والعواصم، وتشكل ضغطاً كبيراً على الامكانيات والخدمات والموارد المتاحة ما يسبب العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتعد الوتيرة التي تسير بها هذه العملية والنمو السريع للسكان في بلادنا في المدن ممكن المشكلة حيث أصبحت الأجهزة القائمة على تخطيط المدن تواجه العديد من الأعباء وغير قادرة على مواكبة النمو السكاني السريع في عملية التخطيط الحضري وتوفير الخدمات الأساسية للمدن مما يؤدي الى عدة مشاكل، خاصة في ما يتعلق بتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والزحف على الأراضي الزراعية وزيادة ظاهرة البناء العشوائي وتكاثر الأحياء الفقيرة، كما أن النمو السكاني المتسارع في الحضر يساهم في التعجيل باستنزاف المياه الجوفية، بالإضافة الى الضغط على فرص العمل المتاحة مما يزيد نسبة البطالة، وكذلك انحسار الرقعة الزراعية مما يؤدي الى زيادة الصعوبات الادارية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما ينعكس على مستويات معيشة السكان في مختلف المجالات.

إن التزايد في الحجم السكاني في بلادنا يضعنا أمام تحديات كبيرة متمثلة في محدودية الموارد وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل، الأمر الذي يؤثر سلباً على البيئة اليمينية في الريف والحضر مما يؤدي الى ظهور العديد من المشكلات البيئية التي تؤثر على مجالات التنمية المختلفة، بالإضافة الى أن التوزيع غير المتوازن ما بين الحضر والريف يعد أحد المؤشرات السلبية على بنية الخدمات الأساسية من حيث قدرتها على استيعاب الزيادة السكانية.

إن النمو والتوسع في المدن يتم بفعل ثلاثة عوامل تتمثل في الهجرة المتزايدة من الريف الى المدن، والزيادة الطبيعية للسكان وكذلك استمرار توسع المدن وضم المناطق الريفية المحيطة بها، كل هذا يؤدي الى الإسراع في تزايد حجم المدن، مما يؤدي الى الضغط على الخدمات الأساسية والتي يجب أن تتوفر للسكان مما يؤدي الى ظهور عددا من المشكلات البيئية، بالإضافة الى افرار مساحات واسعة من الأراضي الزراعية.

نظمتها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بمحافظة تعز..

ندوة تعريفية ببرنامج العمل السكاني ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م ودور المجالس المحلية في تنفيذه

العنسي: الأرياف بؤرة المشكلة السكانية.. وتنظيم الأسرة مهم من أجل صحة أجيالنا في المستقبل



لدى الناس، والممارسات الضارة والخطئة التي تؤثر على صحة المرأة والطفل. بعد ذلك تم استعراض برنامج العمل السكاني من قبل الأخ أمين سعيد - مدير إدارة تنمية الموارد بالمجلس الوطني للسكان حيث قام بشرح التوجهات والمجالات المتعلقة ببرنامج العمل السكاني والمتمثلة في سبعة محاور شملت الجانب الصحي والتعليمي ومجال النشء والشباب والفئات الخاصة ومجال المرأة وجانب الشراكة والاهتمام بدور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية وكذا مجال التوعية وأخيراً جانب البناء المؤسسي ورفع القدرات. كما تم استعراض مراحل إعداد البرنامج وكذا دور السلطة المحلية في تنفيذ برنامج العمل السكاني لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان، بالإضافة الى التعرف على المؤشرات السكانية وكيفية استخلاصها من البيانات الاحصائية من التعداد والمسوحات الأخرى التي تجري على مستوى اللامركزي للمحافظة بهدف تحديد المشكلات السكانية ونوعها وحجمها من واقع مؤشرات واقعية.

وقام الأخ مدير عام الاعلام بالمجلس الوطني للسكان باستعراض الاستراتيجية الوطنية للاعلام والتثقيف والاتصال السكاني وأهدافها وأهميتها في أنها تأتي استكمالاً لإحدى حلقات التخطيط والبرمجة التي تساعد على تحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان وبرامج عملها في ما يتعلق برفع الوعي، كما أنها ستساعد على توحيد الرؤية وتحديد أولويات العمل في ضوء أهداف محددة وواضحة تعزز التنسيق والتكامل بين الجهات والمشاريع العاملة في مجال الاعلام السكاني.

حضر فعاليات الندوة الاخوة طاهر الشادي - نائب مدير مكتب الصحة والسكان بمحافظة إب، والدكتور/ عبدالسلام الغراسي - مدير المستشفى الجمهوري بتعز، وعدد من المعنيين والمهتمين.

وقال إن الاستراتيجية تلعب دوراً كبيراً في افناع الجمهور، وبالذات القيادات في السلطة المحلية وذلك لتفعيل دور لجان التنسيق على مستوى المحافظة ومن خلال المجالس المحلية. وقال الأخ مدير عام الاعلام يجب أن تصبح ممارسة تنظيم الأسرة مغروسة في نفوس الناس وذلك حتى يتم التوازن بين الأوضاع الاقتصادية والموارد الطبيعية مع معدل النمو السكاني.

مضيفاً أن نسبة ممارسة تنظيم الأسرة متدنية جداً وبحسب البيانات فإن النسبة تصل الى ٢٢٪ فقط وهذا أمر يجب الوقوف أمامه بجدية وأن تتكاتف الجهود للوصول الى نسبة أكبر من هذه النسبة وذلك من أجل تحسين المؤشرات الخاصة بالنمو السكاني والتي تنعكس آثارها سلبياً على الكثير من الخدمات الأساسية في المجتمع.

وقال: لا يزال النمو السكاني في بلادنا يمثل تحدياً حقيقياً أمام جهود التنمية برغم ميول معدل النمو السكاني الى الانخفاض التدريجي الى ٢٪ بحسب تعداد عام ٢٠٠٤م وكذا انخفاض معدل الخصوبة لدى المرأة الى ٦,٢ طفل عما كانت عليه ٨ أطفال خلال الفترة من منتصف التسعينات الى العام ٢٠٠٤م.

من جانبه ألقى الدكتور عبدالناصر الكياب - منسق لجنة الأنشطة السكانية بالمحافظة كلمة أوضح فيها أهمية انعقاد هذه الندوة وذلك من أجل بلورة الأفكار وتحديد الرسائل السكانية الهادفة والتعرف على ما تضمنه برنامج العمل السكاني وما احتوت عليه الاستراتيجية الوطنية للاعلام والاتصال من أجل تقوية القدرات الفنية والتنسيق بين الجهات العاملة في المجال السكاني، وتعريف المجالس المحلية بالدور المطلوب منهم من أجل توسيع دائرة العمل السكاني والوصول الى الأرياف والفئات المستهدفة لتنفيذ الفعاليات والأنشطة السكانية الهادفة لمعالجة المشكلات الناتجة عن الزيادة السكانية الكبيرة وتعديل الموقف، وتغيير السلوك حول الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة



متابعة/ أمين عبدالله ابراهيم

ولها آثار سلبية على صحة المرأة كالزواج المبكر، وعدم إلحاق الفتيات بالمدارس، وحرمانهن من حقوقهن التعليمية، وغيرها من القضايا التي تهم السكان صحياً وتربوياً واجتماعياً. وأشار في كلمته الى أهمية تناول هذه القضية من قبل الخطباء وأن لا تغطي السياسة على القضايا التي تهم الناس والمجتمع. كما أشار الأخ وكيل المحافظة في ختام كلمته الى أهمية المجالس المحلية في تنفيذ برنامج العمل السكاني وضرورة التنسيق مع الجهات المعنية على المستوى المحلي والوطني. مؤكداً أن المجلس المحلي يرفع رعاية تامة الفعاليات التي تخدم القضايا السكانية.

من جهته ألقى الأستاذ مجاهد الشعب - مدير عام الاعلام السكاني بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان كلمة الأمانة أوضح فيها أن هذه الندوة تأتي تواصلاً مع لجان التنسيق من أجل إبلاغها بما هو جديد على المستوى المركزي باعتبار برنامج العمل السكاني الذي تم إيماعه في الخطة الخمسية، وكذا الاستراتيجية الوطنية للاعلام والتوعية السكانية من المستجندات التي يجب أن تعرفه لجان التنسيق كونها من القطاعات المعنية بالتنفيذ والسعي الى تحسين المؤشرات السكانية وكذا السعي الى رفع التغطية للخدمات الصحية والجوانب المرتبطة بالخدمات الخاصة بالصحة الانجابية وتنظيم الأسرة كونها أحد المحاور الخاصة ببرنامج العمل السكاني، بالإضافة الى الدور التوعوي الذي تقوم به الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان من خلال وضع الاستراتيجية الوطنية للاعلام والاتصال السكاني والتي تدعم تحقيق أهداف السياسة السكانية.

وأشار في كلمته الى ضرورة التوعية السكانية، لأنه لا يمكن أن تتم الاستفادة من الخدمات ما لم تكن هناك توعية تدفع الناس للاستفادة من هذه الخدمات، خصوصاً ما يتعلق بالصحة الانجابية ووسائل تنظيم الأسرة.

.. برعاية القاضي أحمد عبدالله الحجري - محافظ محافظة تعز - رئيس لجنة تنسيق الأنشطة السكانية بالمحافظة نظمت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتعاون مع لجنتي تنسيق الأنشطة السكانية بمحافظة تعز وإب السبت الماضي الندوة التعريفية ببرنامج العمل السكاني ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م ودور المجالس المحلية بتنفيذه.

وفي حفل افتتاح الندوة أشار الأستاذ/ محمد أحمد العنسي - وكيل محافظة تعز الى خطورة النمو السكاني المتسارع الذي تعيشه بلادنا. وقال: يجب أن تتكاتف الجهود من أجل إبطاء هذا الزحف السكاني، وأن تعمل كافة الجهات العاملة في المجال السكاني على زيادة الأنشطة والفعاليات الهادفة الى رفع الوعي لدى الناس بخطورة المشكلة السكانية، وكذا أهمية تنظيم الأسرة في ظل الوضع الحالي، والذي أصبحت فيه كوادنا الطبيعية لا تتناسب مع النمو السكاني وايضاح الأثر السلبى لتلك الزيادة على الفرد والمجتمع. وأضاف الأخ وكيل أن القضايا السكانية كثيرة ولها آثار سلبية، وبالتالي فإن التوعية السكانية مهمة جداً، وخصوصاً رفع الوعي بأهمية تنظيم الأسرة وذلك من أجل صحة أبنائنا وأجيالنا في المستقبل.

وقال في سياق كلمته إن وسائل الاعلام لها دور كبير في إيصال الرسالة السكانية الى الجمهور، كما أن الخطباء والمرشدين لهم دور كبير وهام في هذا الجانب من خلال رسالة المسجد التي لها أثر كبير في نفوس الناس بحيث يتناول الخطيب القضية السكانية وايضاح المشكلات التي يتسبب بها نمو السكان الكبير على المجتمع وكذا شرح موضوع تنظيم الأسرة وتناوله من جانب شرعي لإزالة اللبس الحاصل لدى الناس وخطورة الأمراض المنقولة جنسياً، وكذا العادات والممارسات الضارة التي تمارس

الكتاب: الأنشطة والفعاليات السكانية تلعب دوراً في تغيير المواقف والآراء تجاه قضية تنظيم الأسرة والصحة الانجابية

والصحة الانجابية وتنظيم الأسرة

الشعب: لا بد من توعية الناس للاستفادة من الخدمات المتاحة الخاصة بتنظيم الأسرة

مفاهيم سكانية

مبسطة بمجتمع افترضتي يتصف بالسكون أو التوقف نظراً لثبات عدد المواليد فيه من عام الى آخر، ونظراً لتساوي عدد الوفيات السنوية فيه مع عدد المواليد السنوية، وكذلك نظراً لثبات معدلات الوفاة الخاصة بكل عمر فيه، أي أننا نفترض في بناء هذا الجدول ثبات أحوال الخصوبة والوفاة والحجم الكلي على الدوام، إلا أن جدول الحياة في المقابل يرتبط بفترة زمنية محددة، الأمر الذي يحد من تأثير هذه الافتراضات على دقة استخدامها.

ويعد جدول الحياة أداة مفيدة في قياس مستوى ونمط الوفيات وتحليل الخصوبة والتكاثر الصافي والهجرة والهيكل السكاني والسقاطات المتعلقة بحجم السكان وتركيبها وفي التغيرات التي تطرأ عليها، وفي تحليل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المختلفة للسكان مثل الحالة الزواجية وقوة العمل الأخرى مثل التأمينات على الحياة بمختلف أنواعها، كما أن جداول الحياة يمكن أن تستخدم في رصد أي ظاهرة ترتبط بالزمن، ومن جهة أخرى يمكن إنشاء جداول حياة للمجتمع ككل على المستوى الوطني والفئات من السكان كالذكور والاناث والحضر والريف وغيرها.

حقيقية من المواليد لفترة طويلة منذ ولادتهم وحتى وفاتهم جميعاً، وتعرف جداول الحياة من هذا النوع بجدول حياة الفوج، وهناك صعوبة عملية واضحة في إنشائها، إذ يقتضي ذلك فترة طويلة جداً لجمع هذا النوع من المعلومات. ● الأساس الثاني: يعتمد على استخدام مستويات الوفاة الفعلية لجميع السكان من مختلف الفئات العمرية (المرحلة) خلال فترة زمنية معينة في تكوين الجدول، ويعرف هذا النوع بجدول حياة الفترة وهو النوع الأكثر استخداماً من الناحية العملية.

وسواء كانت جداول الحياة من النوع الأول أو الثاني فإن هناك عدة افتراضات أساسية تخضع لها ظروف تكوين واستخدامات الجداول هي: ١ - إن الفوج السكاني الافتراضي يمثل مجتمعاً مغلقاً، أي أنه لا يتأثر بعامل الهجرة، فليست هناك أية مكاسب أو خسائر عن طريق الهجرة والخسارة الوحيدة هي عن طريق الوفاة. ب - إن مستوى الوفاة عند أي عمر أو فئة عمرية ثابت ولا يتغير مع الزمن. ج - إن عدد الوفيات عند أي عمر أو فئة عمرية خلال السنة يتوزع بالتساوي على مدار السنة. إذن فجدول الحياة ما هو إلا صورة رقمية

كل شخص على حدة، بل نعني الصورة العامة للحياة لكل المجموعة حيث تساعدنا مثل هذه الجداول على الإجابة على بعض الأسئلة المحددة التي تستهدف الاستدلال على طول فترة الحياة في أعمار معينة، كأن نتساءل عن عدد الذين بلغوا عامهم الأول من بين مجموعة من المواليد محددة العدد أو عن الذين بلغوا سن الخامسة عشرة أو العشرين أو الأربعين.. إلخ، فإذا ما حصد الموت هؤلاء المواليد جميعاً الى آخر فرد فيهم تسائلنا عن عدد السنوات التي عاشها هؤلاء المواليد على مدار الزمن الى أن يفرض عددهم عن آخرهم، ثم نحصل في النهاية على متوسط طول الحياة أو العمر للشخص الواحد.

تعريف جدول الحياة وأهميته
تعد جداول الحياة من أبسط وأكثر وسائل التحليل العلمي المستخدمة في قياس ظاهرة الوفاة كفاءة، وفكرتها الأساسية تقوم على تتبع حياة فوج أو مجموعة افتراضية من المواليد من بداية مولدهم حتى وفاة آخر شخص فيهم. ولعل أبسط تعريف لجدول الحياة أنه تاريخ حياة فوج افتراضي من الناس يولدون في نفس الوقت ويتعرضون للانقراض التدريجي بفعل الوفاة عند كل عمر وهناك أساسان لتكوين جداول الحياة هما: ● الأساس الأول: يقتضي تتبع مجموعة

جداول الحياة
تختلف الفترة التي يعيشها كل مولود في طولها من فرد الى آخر، ولكن دورة الحياة لا تختلف من فرد الى آخر إذا ما اكتملت بشكل طبيعي، إذ أنها تبدأ بمرحلة الطفولة وتمت بمرحلة المراهقة، ثم الشباب، فالنضوج، فالشيخوخة، وحين يختطف الموت الانسان خلال أو قبل بلوغ أي مرحلة من هذه المراحل فإن لذلك أسباباً كثيرة متعددة كالحوادث والأمراض، وقد تكون الوفاة بغير تلك الأسباب، فالموت حق على كل إنسان، والانسان له فترة طبيعية يحيا بها ونهاية معينة لا مهرب منها تضع حداً لحياته، وعلى الرغم من أنه لا يمكن التنبؤ مسبقاً بطول عمر كل فرد على حدة، فإنه بالإمكان التكهّن بأن عمر الفرد في المتوسط لا يتجاوز حداً معيناً، أو أن أقصى عمر يمكن أن يصل إليه أي إنسان هو مثلاً مائة عام أو ١٢٠ عاماً. ولا شك أن مثل هذا التكهّن لا يختلف من فرد الى آخر فحسب، بل يختلف أيضاً من مجتمع الى آخر، ومن دولة الى أخرى، وعلى الرغم من اختلاف طول الحياة من فرد الى آخر، إلا أنه بالإمكان تصوير الحالة العامة لمجموعة من الناس أو لشعب بأسره أو لمنهة معينة، وذلك عن طريق بناء جداول الحياة أو جداول الوفاة، ونحن في هذه الجداول لا نعني

